

نصر الخطاب السامي الذي وجهه جلالة الملك إلى الأمة بمناسبة عيد العرش

الرباط: الأحد 30 يوليوز 2006

"الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.
شعبي العزيز،

لقد ارتأيت أن أجعل من خطابي لك اليوم، بمناسبة عيد العرش المجيد، الذي يصادف الذكرى الخمسينية للاستقلال، خطاب توحيد الثقة وتجديدها، أولاً في الذات والهوية من أجل تحصيلهما، وثانياً في المؤهلات والمكتسبات بغية تمكينها وتطويرها، وثالثاً في المستقبل للسير نحوه بكل عزم وإقدام. وإن الوقوف، بكل اعتزاز، على ثراء حصيلة الأشواق التي قلعناها في هذا المسار، بما راكمته بلادنا من منجزات، وما فتحناه من أورش، وما أهلكناه من مبادرات وإصلاحات، وما يحدونا من آمال وتطلعات، لا يوازيه إلا اقتناعنا الأكيد، بأن قوام كل ما حققناه يكمن أساساً في وضوح الرؤية الناظمة لمشروعنا المجتمعي، وقوة إرادتنا لإرساء دعائمه، ورسوخ ثقنتنا في هويتنا وإمكاناتنا ومستقبلنا.
شعبي العزيز،

إن الوفاء لتاريخنا، وحرصنا الدائم على ترسيخ الثقة في حاضر أمتنا ومستقبلها، قد تجسداً بجلاء، فيما عاشته بلادنا، على مدى السنة الفارقة، من مظاهر الاحتفال الرسمي والشعبي بالذكرى الذهبية للاستقلال، وبانصرام خمسين سنة على تأسيس قواتنا المسلحة الملكية.

واعتزازنا بتاريخنا، وإشادة ببصولاته، وتجسيدا للالتحام القوي بين الشعب والعرش، والوفاء الدائم لرموزه، نستحضر بكل إجلال، ذكرى بكل التحريين، جذنا المنعم،

جلالة الملك محمد الخامس، تغمده الله بواسع رحمته، وكذا وبكل إكبار روح باني المغرب الحديث، والدنا المغفور له، جلالة الملك الحسن الثاني، لصيب الله ثراه. كما نترحم على أرواح المجاهدين والشهداء الأبرار، الذين وهبوا حياتهم فداء لعزة المغرب، والدفاع عن مقدراته، والخروج عن حوزة الوهن. ونعبر في هذا السياق، عن سابع رضا، وفائق تنوبها بقواتنا المسلحة الملكية، وبقوات الدرك والأمن والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، المرابطة في تخوم الوهن، والساهرة على أمن المواطنين ولصمأنتهم.

شعبي العزيز،

انطلاقاً من ثقتنا في ذاتنا، وفي مستقبل بلدنا، حرصنا على أن نقف، بكل شجاعة وموضوعية، لقراءة ماضينا بكل صفحاته، قراءة توخينا منها أساساً، رصد مواهن القوة، ومكامن الضعف، في مسيرتنا التنموية، لاستخلاص العبر، من أجل ترسيخ توجهاتنا المستقبلية، بكل ثقة ووضوح.

وضمن هذا التوجه، وافقنا على نشر التقرير الختامي لهيأة الإنصاف والمصالحة، غايتنا من ذلك توطيد الثقة في الذات. وقد أنصنا بالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان متابعة وتفعيل توصيات هذا التقرير، وأمرنا السلطات العمومية بتيسير إنجاز هذه المهمة، كل في مجال اختصاصاته، بما يمكننا من ترسيخ دولة القانون، وتحقيق الإنصاف.

وفي السياق ذاته، تلقينا التقرير الذي أعدته مجموعة من الصاقات الفكرية والعلمية الوهنية، الذي يستهدف، في ضوء تقييم الأشواك التي قصعتها بلادنا، على درب التنمية البشرية، خلال نصف قرن المنصرم، تعميق النقاش العام حول السياسات العمومية الوهنية، الممكن نهجها في أفق العقدين المقبلين.

وانطلاقاً من هذا التوجه الواثق والحازم نحو المستقبل، والروح الوضعية الصادقة، واستناداً إلى الإجماع الوطني، فقد اتخذنا مجموعة من القرارات، وقمنا بالعديد من المبادرات، خلال السنة الفارضة، من أجل الدفع بالتسوية النهائية لقضيتنا الوضعية الأولى.

وهكذا، فقد قررنا تقديم اقتراح بشأن تخويل أقاليمنا الجنوبية حكماً ذاتياً، ضمن سيادة المملكة المغربية ووحدهما الوضعية والترابية، واستشرنا في ذلك الأحزاب السياسية، ونود الإشادة بما أبانت عنه من تجاوب والتزام صادقين، يجسدان إرادة المغرب، بمختلف مكوناته، في الصي النهائي لهذا الملف، وتوجيه كل جهوده وطاقاته لمسيرة التنمية الشاملة، وللدفع ببناء الاتحاد المغربي، كخيار لا محيد عنه، بوصفه من صميم الحكمة، ومنطق التاريخ وحتمية المستقبل وأعلننا، من مدينة العيون الأثيرة لدينا، عن تنصيب المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، بتركيبة جديدة ومسؤوليات موسعة، تجعله قابلاً باستمرار لانخراط كل المكونات الفاعلة بأقاليمنا الجنوبية فيه. وقد كلفناه بأن يرفع إلينا تصوراً بشأن مشروع الحكم الذاتي، وأن يقترح علينا مختلف المبادرات الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الربوع الغالية من وطننا. كما أكدنا على أن تظل هذه المؤسسة منفتحة على كل الحساسيات والتحديات، معبرة عن تطلعات جميع أبناء المنطقة، سواء منهم المقيمون في أقاليمنا الجنوبية، أو العائدون إلى أرض الوطن، الذي كان ولا يزال غفورا رحيمًا. وأنه لمن دواعي اعتزازنا، أن نسجل التفهم والتجاوب الذي لقيته المبادرة المغربية، لدى البلدان والهيئات الفاعلة في المنتظم الدولي، التي باتت مقتنعة بمصداقية مطلبنا، وتوازن موقفنا، في نهج حل سياسي تفاوضي ونهائي لهذه القضية. وسنظل معبئين لبلورة هذه المبادرة، في إطار تشاركي وموسع وذوي مصداقية. كما لن نتوان لحظة، في مد اليد إلى ذوي النيات الحسنة، وفي الدعوة الصادقة إلى تحرير المستقبل المشترك مع جيراننا.

شعبي العزيز،

إن حرصنا القوي، المستند إلى الوثائق الراسخة للثقة المتبادلة بين العرش وبين مختلف مكونات الأمة، على صيانة وحدتنا الوطنية والترايبية، لا يعادله إلا تصميمنا على تعزيز الصرح الديمقراطي وترسيخ دولة الحق والقانون ومواصلة مسيرة التنمية التي نقودها، إيماناً منا بتلازم وتكامل المسارين الديمقراطي والتنموي.

لذا، شعبي العزيز، كان حرصنا ولا يزال شديداً، على أن يعم الإحساس بالثقة كل مناحي الحياة الوطنية: ثقة بين الفاعلين السياسيين، تنصمها المؤسسات، وتضمنها القوانين. ثقة في البلاد وفي إمكاناتها، من شأنها أن تحرر الصاقات، وتحفز على المبادرة والانخراط الفاعل في العملية التنموية، وثقة في بعضنا البعض ولقد تمكنا، ولله الحمد، من تحقيق إصلاحات جوهرية وحاسمة في المجال المؤسسي والسياسي، أعطت روحاً جديدة، ومضموناً متميزاً للتجربة الديمقراطية لبلادنا. ونكلم اليوم، إلى ترسيخ الممارسة الديمقراطية العادية، بكل ما تقتضيه من التزام مسؤول من طرف كل الفاعلين السياسيين.

كما لن نتوانس، في إطار ما يخوله لنا الدستور من صلاحيات، في مجال ضمان حسن سير المؤسسات، وصيانة حقوق الأفراد والجماعات، في نهج كل سبل الإصلاح، واتخاذ التدابير التي تقتضيها المرحلة، وتصلبها المصلحة العليا للأمة، في تجاوب مع الإجماع الوطني.

وفي هذا الصدد، سنقبل - شعبي العزيز - في غضون السنة المقبلة، بكامل الثقة في نخبك وشبابك ومستقبل بلدك، على استحقاقات انتخابية جديدة وحاسمة، نريدها أن تكون مثالا لما نكلم إليه، في مجال تعزيز الممارسة الديمقراطية، التي تستند إلى الاقتراع، وتحتكم إلى نتائجه.

وتشكل الانتخابات التشريعية القادمة، محكا آخر لتجربتنا السياسية، ولمتانة خيارنا الديمقراطي لذلك ينبغي أولاً، أن ننطلق جميعاً من أن هذه الانتخابات تشكل فرصة ثمينة للتعبير عن إرادتك، وممارسة حقك الدستوري وواجبك الوطني، إذ لا يمكن للديمقراطية أن يكون لها مضمون إلا بالمشاركة الانتخابية، وباختيار الناخبين لممثليهم، وبالتالي إفران الأغلبية، التي يعهد إليها بمسؤولية تدبير الشأن العام. فالإدلاء بالصوت شهادة، بل أمانة يتعين أدائها. وفي نفس السياق فقد تلقينا ببالغ التقدير والاهتمام، رجوذ الفعل الإيجابية والمقترحات البناءة، بخصوص قرارنا تخويل مواصينا المقيمين بالخارج، حق التمثيل في البرلمان

وحرصاً منا على فتح المجال أمام أفراد جاليتنا، للإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية الوطنية، فقد ارتأينا أن نبدأ بإرساء المجلس الأعلى للجمالية المغربية بالخارج، وفق تركيبة تجمع بين الكفاءة والمصداقية والتمثيلية، وذلك في غضون السنة المقبلة، موازاة مع مواصلة دراسة مختلف المقترحات، وتعميق التفكير في أنجع السبل لتفعيل قرارنا السامي بهذا الشأن وعلى الجميع أن يضع نصب أعينه، أن الانتخابات ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة لرفع التحديات الكبرى للوطن، وإيجاد الحلول الملموسة للمشاكل الحقيقية للمواطنين، التي لا ينبغي أن تكفل رهينة بالمعارك الانتخابية. لذا ندعو كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين لمواصلة جهودهم، والنهوض بمسؤولياتهم كاملة، دون تأثر سلبي بالصرفية الانتخابية.

ومن هذا المنطلق فإننا نتنصر أن تكون السنة التي تفصلنا عن الاستحقاقات الانتخابية، سنة خصبة وثمررة، حافلة بمحطات متميزة من النقاش الديمقراطي، ولا سيما بالاجتهاد البناء، في الصلاق جيل جديد من الإصلاحات والمشاريع، يعزز المكتسبات، ويعطي دفعة جديدة لتحسين مؤشراتنا الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن هذه السنة تصادف مرور ثلاثين عاما على إقرار الميثاق الجماعي لسنة 1976، الذي تمت مراجعته وتصويره سنة 2002. وهي مناسبة يتعين علينا أن نجعل منها محطة لتقويم تجربتنا، في مجال الديمقراطية المحلية، لاستشراف ما نسعى إليه، من توسيع نطاق الممارسة الديمقراطية، وتحقيق نجاعة السياسات والبرامج العمومية. وفي هذا الصدد، يتعين علينا إعطاء نفس جديد لمسار اللامركزية والجهوية، والعمل على أن يصبح التدبير اللامركزي، بوصفه لازمة لخيار اللامركزية، قاعدة أساسية في جميع القطاعات العمومية، ومقوما ضروريا للحكامة الترابية الجيدة.

شعبي العزيز،

إذا كان هناك من ميدان يتطلب رسوخ الثقة وقوتها، فهو ميدان التنمية الاقتصادية والبشرية، التي جعلنا منها السند القوي للبناء الديمقراطي. فبفضل الإصلاحات الاقتصادية، والمشاريع الميكالية الكبرى التي أهلكناها، والأخذ بمبادئ الحكامة الجيدة؛ استضاعت بلادنا إحران ثقة شركائها، من ممولين ومستثمرين وفاعلين اقتصاديين. وإننا لنسجل بارتياح، تزايد حضورهم وإسهامهم في أورشال المغرب الكبرى، وفي دينامية الاستثمار وخلق فرص الشغل. ومن شأن هذه الحركية التنموية أن تقوي عزمنا، على مواصلة مسيرة بناء اقتصاد عصري تنافسي، مندمج في الاقتصاد العالمي، ومستفيد مما يتيح مجتمعا المعرفة من إمكانات، لترسيخ وتيرة النمو، وللتواجد في الأسواق الدولية، وفي المجالات الجديدة وذات القيمة المضافة العالية. وهذا ما قمنا به، عبر تركيز الاهتمام على بعض القطاعات الرائدة، كالسياحة والأنشطة الصناعية والفلاحية والخدماتية، وتلك التي تتوفر فيها على امتيازات تنافسية، عبر تأهيل قطاعات الإنتاج، وإعادة هيكلة قطاعاتنا وصناعتنا التقليدية، التي تظل مصدرا مهما للتشغيل، فضلا عن دورها التنموي.

وفي نفس الإصرار، فإن ثقتنا في اقتصادنا الوطني، وفي إمكاناتنا، تتجسد أيضا من خلال المجهود الذي تبذره الدولة، للرفع من عدد البنيات التحتية للمملكة وجودتها، سواء تلك التي تقتضيها التنافسية الدولية والجهوية، كالصرق السيارة، والموانئ الكبرى، والمحطات السياحية الشاهسية، أو تلك التي يتطلبها ولجب التأهيل الاجتماعي والتربوي، من قبيل برامج السكن الاجتماعي، والماء الصالح للشرب، والكهرباء والصرق القروية.

ومن منطلق إيماننا الراسخ بالدور النوعي، للبحث العلمي والتقني في خدمة التنمية، وولوج مجتمع المعرفة والتكنولوجيا، فقد أشرفنا على تنصيب أكاديمية الحسن الثاني للعلوم والتقنيات، واثقين مما يخرجه بلدنا من كفاءات وطنية واعدة، داخل المغرب وخارجه، ومن التزامهم الصادق بالإسهام الفاعل في بناء مستقبل وطنهم.

وإدراكنا من أن الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي، لا يمكن تحقيقه ما لم تتحرر فئات عريضة من المواطنين المغاربة، من الفقر والإقصاء والتمييز، ومما يحول دون مشاركتهم الاجتماعية، على قدم المساواة، والتمتع بالحقوق وأداء الواجبات، فقد جعلنا من تحرير الصاقات وإمكانات بلادنا، ومن التلاحم والتضامن الاجتماعي، قاعدة لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة وفي هذا الإصرار، نعرب عن اعتزازنا بما حققته المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بعد سنة من إصلاقتها، من مشاريع تنموية واعدة، وبانخراط متميز للمواطنين والمنتخبين وفعاليات المجتمع المدني في برامجها، الكفيلة بتدارك التفاوتات الاجتماعية والمجالية وكما أكدنا في كل مناسبة خلال هذا العام، فيها، شعبي العزيز، على الصابم الاستراتيجي والاستعجالي لمسألة التربية والتكوين، فإننا ندعو، من جديد، كل الفاعلين القطاعيين والقوى الحية للأمة، وكافة المواطنين الغيورين على مستقبل المدرسة المغربية، إلى المزيد من التعبئة، لإنجاح مسلسل الإصلاح التربوي، ومواجهة

ما يعترضه من صعوبات. ولهذه الغاية، عملنا على إرساء المجلس الأعلى للتعليم، الذي نريده أن يكون فضاء للتشاور والحوار، وتجسيدها حقيقيا للتعامل مع قضية التربية والتكوين، ك شأن يهم جميع المغاربة بدون استثناء. ومن هذا المنطلق، فقد آن الأولن للحسم في شأن هذا الملف، وإعطائه الدفعة القوية التي تتطلبها المرحلة، والشحنة التي يستدعيها واجب تأهيل رأس مالنا البشري، وتهيء الغد الأفضل لأبنائنا .

شعبي العزيز،

إن مختلف الخيارات الاستراتيجية الوهنية تتوافق، بصفة جوهرية، مع التزاماتنا الدولية، في تناسق بين سياستنا الخارجية والداخلية، بما يجعل التصور الديمقراطي لبلدنا، يدعم إشعاعه الجهوي والدولي وفي هذا الصدد، نسعى دوما إلى بلورة برامج ملموسة مع البلدان الإفريقية الشقيقة، ترتكز على التضامن وتقاسم التجربة، وتستجيب للحاجيات المحددة للسكان ويعد المؤتمر الوزاري الأورو-إفريقي الأول حول الهجرة والتنمية، تعبيراً آخر عن روح التزامنا داخل محيطنا الإفريقي، وتأكيداً قوياً على ضرورة معالجة قضايا الهجرة، وفق مقاربة شمولية، وبروح المسؤولية المتقاسمة والتنمية المشتركة.

كما أن تشبث المغرب الصادق بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالمياً، والمكاسب الكبيرة التي حققها في هذا المجال، قد حظيت بالاعتراف الدولي، من خلال انتخاب بلدنا في مجلس حقوق الإنسان الجديد، التابع للأمم المتحدة، واختياره نائباً لرئاسة هذا المجلس باسم قارتنا الإفريقية ومن منطلق الثقة والمصداقية التي يخصص بهما المغرب، جهوداً ودولياً، فإنه يظل شريكاً فاعلاً في مسلسل السلام بالشرق الأوسط، رغم الصعوبات القائمة. وفي هذا السياق، نعرب عن انشغالنا البالغ بالتصورات الخطيرة، التي تشهدنا الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتندينا الشديد بالاعتداءات السافرة التي تقوم بها الآلة

العسكرية الإسرائيلية، ضد المدنيين الفلسطينيين، ومنشآتهم الحيوية ومؤسساتهم وأمام هذه التحديات والممارسات العدوانية، على أشقائنا الفلسطينيين تحقيق المزيد من وحدة الصف، وتوحيد عرى الوفاق والتلاحم الوطني وإننا لنناشد المجتمع الدولي، وعلى رأسه الرباعي الراعي لعملية السلام بالشرق الأوسط، إلى بذل قصارى الجهود، لوضع حد لهذه الأزمة، والعودة إلى لمحاولة المفاوضات، باعتبارها السبيل الأوضح لإقرار سلام عادل شامل ودائم، يكفل لكافة شعوب المنطقة، العيش جنبا إلى جنب في أمن ووثام، ويضمن للشعب الفلسطيني الشقيق استرجاع حقوقه المشروعة، وإقامة دولته المستقلة، القابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشريف، وفق قرارات الشرعية الدولية، و"خارطة الطريق"، ومبادرة السلام العربية.

وبصفتنا رئيسا للجنة القدس فإننا لن ندخر جهدا لصيانة الهوية التاريخية العريقة لهذه المدينة المقدسة، كأرض للتعايش بين الأديان السماوية، سواء في المحافل الدولية، أو من خلال إعطاء دفعة جديدة لووكالة بيت مال القدس الشريف، لمصالحين المجتمع الدولي، يتحمل مسؤولياته الكاملة، لوقف انتهاك الأماكن المقدسة، واحترام الوضع القانوني لمدينة القدس الشريف وبقدر ما نؤكد على ضرورة مواصلة الجهود، لإيجاد حل شامل للصراع العربي الإسرائيلي، فإننا ندين، بكل شدة، العدوان الإسرائيلي على لبنان الشقيق والاستعمال المفرط للقوة العسكرية من قبل إسرائيل ضده، وتدمير بنياته التحتية ومنشآته الحيوية. كما أن المملكة المغربية ترفض اللجوء إلى العنف والعنف المضاد، وتشجب كل العمليات التي تستهدف المدنيين الأبرياء، أينما كانوا وإننا إذ نعرب عن قلقنا المتزايد تجاه هذه التصورات المأساوية، لندعو المنتظم الأممي إلى اتخاذ القرارات الحازمة، الكفيلة بتجنب مخاطر التصعيد، واتساع العمليات العسكرية في

المنهقة، ووضع حد لخرق القانون الدولي والمواثيق الدولية وبنفس الإرادة الصادقة، فإن المغرب يدعم كل الجهود الرامية إلى مساعدة العراق الشقيق على تجاوز محتته، وبناء مؤسساته الوطنية، الكفيلة بإعادة الأمن والاستقرار، وتحقيق التنمية لشعبه، في احترام تام لوحدة الوطن والسيادة والترايبية ومن جانب آخر، فقد عملنا هذه السنة، على توطيد شراكتنا الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي، معربين عن ارتياحنا للتنفيذ الجيد والمحكم لمختلف جوانب مخطط العمل المعتمد في هذا الشأن، والذي نتمنى أن يسير في اتجاه بروز شراكة قوية، متجددة ومتعددة الأشكال، ترفع علاقاتنا مع الاتحاد الأوروبي إلى مستوى "الوضع المتقدم" المقترح من جانب جلاتنا وبنفس المنصور والحيوية، فإننا نواصل جهودنا لتكثيف وتنويع علاقات شراكتنا البناءة، مع باقي الدول الأوروبية والأمريكية والآسيوية، وفق دينامية منفتحة ومتكاملة ومنسجمة

ومن منطلق إيماننا بالسلام والتضامن والشراكة، فإننا نبذل قصارى جهودنا، بكل عزم ووضوح، لبناء صرح اتحاد المغرب العربي، اعتباراً لروابط الأخوة المتجذرة، ولوحدة التاريخ والحضارة والمصير التي تجمع شعوبنا الشقيقة، وبالنظر لجمعية الوحدة والتكتل، التي أضحت ضرورة ملحة في المصرفية الدولية الراهنة. وسنظل أوفياء لروح ومنهوق معاهدة مراكش التأسيسية، الهادفة إلى التكامل والاندماج، في احترام للخصوصيات والثوابت الوطنية لكل من دولنا الخمس وانفتاحاً لهموح لمنهقتنا على جوارها الإقليمي وشركائها الدوليين.

شعبي العزيز،

إن كسب رهانات المغرب الآنية والمستقبلية، رهين بتسلحنا بالثقة الكاملة في الذات، وبإيماننا الواسع، وبأنه رغم الصعوبات والإكراهات، فإن مستقبلنا يصل بين أيدينا. إذ، فإن علينا كأمة عريقة التاريخ، أن نؤمن بإيماننا قويا بصواب اختيارنا، وأن نعتن أشد ما يكون الاعتزاز، بما نخضوه من خصوات ثابتة، على درب التنمية

والديمقراطية. كما يتعين على نخبة السياسة والفكرية، وعلى الفاعلين
الجمعيين والاقتصاديين، أن يحضوا المثال بالتزامهم الصادق بقضايا الأمة
والمصالحات، وبانخراطهم الموصل في الأوراش التنموية للبلاد
إن ثقة المغاربة في بلدهم، والثقة فيما بينهم، والثقة في دولتهم وفي مؤسساتها،
وتحليهم بفضائل الاجتهاد والمثابرة وصول النفس، لهو السبيل الذي لا محيد عنه،
لتحرير المستقبل وفتح آفاقه. وتلكم بالأساس ركائز مناعتنا وقوتنا في مواجهة ما قد
يعتري مسيرتنا من صعوبات وإكراهات. فليكن إيمانك - شعبي العزيز -
بهويتك الوطنية الموحدة، الغنية بتعدد روافدها، وثقتك في مستقبلك وإمكاناتك
ومشروعك الوطني، إيمانا ثابتا وراسخا في التزامك بمسيرتك، وبالمواعد التي
تعاهدنا عليها سويا، من أجل مغرب متضامن ومتقدم. وبقدر إيماننا وثقتنا في
حيوية المجتمع المغربي، بنسائه ورجاله، وخاصة بشبابه، فإننا نجدد لك التزامنا، شعبي
العزيز، بما تمليه علينا العروة الوثقى، التي تربطنا بك، وتربط الشعب بالعرش من
حرص على مصالحك العليا، وإرادة صادقة في قيادتك على مسار الكرامة
والتقدم. تلكم هي إرادتنا التي لا تهن، والتزامنا الذي لا يلين. وما ذلك على
أمتنا، بتوفيق من الله، بعزير

"رب هب لي حكما، وألحقني بالصالحين، واجعل لي لسان صدق في الآخرين"
صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته."